

Distr.: General
9 October 2013

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
البند ٧ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2013/L.14)]

١٦/٢٠١٣ - إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يعيد تأكيد استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧ المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ المتعلقة بإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة^(١)، وإذ يشير إلى قراراته ٤٣/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٤١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ و ٢٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٤٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٣١/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٣٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣٣/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٣٤/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٢/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٩/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٦/٢٠١١ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٤/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ يعيد أيضا تأكيد الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة الألفية^(٢) ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣) والاجتماع العام

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/52/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفرع ألف، الفقرة ٤.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.



الرجاء إعادة الاستعمال

13-43424



الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٤) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٥) ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة، وإذ يعيد كذلك تأكيد أن تنفيذها على نحو تام فعال عاجل يشكل جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يعيد كذلك تأكيد الالتزام المعلن في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالعمل بنشاط على إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس لدى وضع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبمواصلة العمل على تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين،

وإذ يعيد تأكيد أن إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس استراتيجية مقبولة عالمياً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويشكل استراتيجية بالغة الأهمية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٦) والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة “المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين”^(٧) على نحو تام فعال عاجل،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المعنون “الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية”، بما في ذلك على وجه الخصوص الجزء الثالث - دال المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ يشير إلى الجزء المعنون “تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة” من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠،

١ - **يرحب بتقرير الأمين العام^(٨)، ويعرب عن تقديره لأنه أول تقرير عن إدماج** المنظور المراعي لنوع الجنس يوفر نهجاً موحداً شاملاً لجمع البيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/٢٣، المرفق وقرار الجمعية العامة د إ - ٣/٢٣، المرفق.

(٨) E/2013/71.

٢ - يرحب أيضا بالتوصيات الواردة في التقرير، ويدعو إلى مواصلة بذل مزيد من الجهود من أجل إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات الأمم المتحدة وبرامجها وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، وخصوصا قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٣ - يؤكد أن الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين تشكل منتدى رئيسيا لزيادة فعالية التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس فيها وتبادل الأفكار والخبرات العملية بشأن إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس داخل منظومة الأمم المتحدة وإثرائها، ويتطلع إلى مواصلة تنفيذ السياسة والاستراتيجية المتعلقةتين بإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٤ - يلاحظ مع التقدير العمل الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس على نطاق الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية واتساقا وأهمية دورها في قيادة مساءلة منظومة الأمم المتحدة عن عملها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك المسألة وتعزيزها، عملا بما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، وينوه بدورها في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها؛

٥ - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها، كل في إطار ولايته، التعجيل بتعميم مراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي السابقة، ولا سيما القرار ٣٤/٢٠٠٨، ولقراري الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ و ٢٢٦/٦٧، بما في ذلك إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع الآليات التنفيذية، بما فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من الأطر الإنمائية، وكفالة تولي المديرين قيادة العمل المضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة للنهوض بإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس ودعمه وتعزيز الإبلاغ والرصد والتقييم لكي يتسنى تقييم التقدم المحرز على نطاق المنظومة في إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس واستخدام موارد التدريب الحالية، بما في ذلك المؤسسات والهياكل الأساسية، من أجل المساعدة على استحداث وحدات نموذجية وأدوات تدريبية موحدة لإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس؛

٦ - يطلب أيضا إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء، بموافقتها وقبولها، في تنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وزيادة ذلك الدعم، بطرق منها توفير الدعم للأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وما يتصل بها من كيانات وطنية وتنمية قدراتها؛

٧ - يرحب ببدء تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبما يقدم من معلومات في إطار خطة العمل لإعداد تقرير الأمين العام عن إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تحديد خط الأساس لقياس التقدم الذي تحرزه منظومة الأمم المتحدة في إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس على مستوى المؤسسة؛

٨ - يسلم بأنه لا تزال هناك فجوات واسعة بين السياسة العامة والممارسة وأن بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة وحده لا يكفي لوفاء الأمم المتحدة بأكملها بالتزاماتها وتعهدها فيما يتعلق بإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس؛

٩ - يشجع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وكبار المديرين في المنظومة على مواصلة إيلاء الاهتمام لتعزيز إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة؛

١٠ - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها، كل في حدود ولايته التنظيمية، أن تواصل التعاون على تعزيز إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس والتعجيل به داخل منظومة الأمم المتحدة، بطرق منها:

(أ) مواصلة تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذها، بما في ذلك خطط العمل التصحيحية لكيانات بعينها، باعتبارها آلية للمساءلة عن الأداء في سياق إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس على نطاق المنظومة؛

(ب) إيلاء الأولوية لخطط العمل التصحيحية والاستثمار في الموارد البشرية والمالية، حسب الاقتضاء، لسد الفجوات التي يتم تحديدها من خلال عملية الإبلاغ المتبعة في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة في سبيل استيفاء المعايير المحددة؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة لإيلاء اهتمام كاف لإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في خططها وأنشطتها؛

(د) كفالة أن توفر آليات المساءلة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة مزيداً من الاتساق والدقة والفعالية في رصد النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين والمؤشرات الموحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي تقييمها والإبلاغ عنها وعن تتبع الموارد المخصصة للمسائل المتعلقة بنوع الجنس والنفقات المتكبدة في هذا المجال، بوسائل منها استخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين؛

- (هـ) مواصلة مواءمة البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية في جميع القطاعات، بناء على طلب الدول الأعضاء المعنية، بهدف إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع التشريعات والسياسات والبرامج؛
- (و) تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية المراعية لنوع الجنس بين كيانات منظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق القائمة على المستوى القطري وبالشراكة مع الجهات المعنية الوطنية حيثما كان هذا ملائماً؛
- (ز) إرساء قدر أكبر من المساءلة في التقييمات التي تجريها جهات منها فرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال إدراج منظورات مراعية لنوع الجنس في هذه التقييمات؛
- (ح) توسيع نطاق استعانة الأفرقة القطرية، في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بمؤشرات الأداء لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال المساواة بين الجنسين (سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين) كأداة للتخطيط والإبلاغ لتقييم فعالية إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس وتعزيز استعانتها بها؛
- (ط) زيادة الاستثمار بقدر كبير في تحقيق النتائج والنواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وزيادة التركيز عليها في البرامج المضطلع بها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بطرق منها تعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة تيسير الاستعانة بالموارد المخصصة لأنشطة محددة؛
- (ي) اكتساب الخبرة التقنية اللازمة لإدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في تخطيط البرامج وتنفيذها من أجل كفالة معالجة الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس بشكل منهجي والاستعانة في هذا الصدد بالخبرة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للمساعدة في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من أطر البرامج ذات الصلة بالموضوع؛
- (ك) جمع بيانات دقيقة موثوقة قابلة للمقارنة وثيقة الصلة بالموضوع مصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليلها ونشرها واستخدامها بصورة منتظمة ومنهجية للاسترشاد بها في البرامج القطرية ودعم إعداد الوثائق على نطاق المنظمة وعلى المستوى القطري، مثل الأطر والتقييمات الاستراتيجية والبرنامجية والقائمة على النتائج، ومواصلة تعزيز الأدوات المستخدمة في ذلك وتنقيحها لقياس التقدم المحرز والتأثير؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تعزيز المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي والتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة.

الجلسة العامة ٤٥

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣
